20120316-0001-12

المفقودون قسرياً هل يطويهم الزمن في غياهب النسيان أو يقرّ قانونهم كخطوة أولى في المشوار الطويل؟

لأن الحرب التي عاشها لبنان على امتداد ١٥ عاماً (١٩٧٥ - ١٩٩٠) خلفت الكثير من الويلات والمآسي.

لأن عمليات الخطف والإخفاء القسري كانت من القسى وأبشع الجرائم التي مورست في الحرب.

لأن مفاعيل تلك الجرائم ما تزال مستمرة حتى اليوم باعتبار أن ضحاياها ما زالت مصائرهم مجهولة.

لأن تلك الحرب ما تزال ماثلة في مطالبات الأهالي بحثاً عن أحبة خطفتهم الحرب ولم يعدهم السلم فبالوا بدورهم ضحايا وفي الزمن.

لأن ما تعرّض له ذووهم يشكل انتهاكاً فاقعاً لأبسط الحقوق التي تضمنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

لأن المسؤولين عن عمليات الخطف والإخفاء القسري لم يحاسبوا ولم يعاقبوا بل صدر قانون عفا عنهم حتى دون مساءلتهم. لأن السياسة التي انتهجتها الدهور والحكومات المتعاقبة تجاه هذه القضية اتسمت باللامبالاة والتهرّب من تحمل المسؤولية والتستر على المرتكبين وتهميش الضحايا.

لأن ما قامت به السلطات الرسمية لم يتجاوز عتبة تشكيل اللجان المعطلة عن القيام بأي عمل جدي سوى المماطلة وتمويه أي معلومة، أي حقيقة.

لأن قضية المفقودين وضحايا الإخفاء القسري دخلت إلى صلب البيانات الوزارية للحكومات الثلاث الأخيرة بما فيها الحالية، مع تعهد بإيلائها الاهتمام الذي تستحق بل بإعطائها الأولوية في سلم الاهتمامات وبتشكيل هيئة وطنية تتولى هذا الملف بكل تشعباته.

لأن خطاب القسم لرئيس الجمهورية، العماد ميشال سليمان، أكد على ضرورة العمل وإنهاء هذا الملف الإنساني والوطني. ولأن كل هذه التعهدات والوعود بقيت حبراً على ورق. وبالتالي لأن الإهمالية الرسمية غير اللجنتين اللتين شكلتا تباعاً في العام ٢٠٠٠ و٢٠٠١، اعترفت بوجود مقابر جماعية براً وبحراً علماً منها أنها بذلك تطلق ملف المفقودين بشكل نهائي دون الحاجة إلى فتح صفحة واحدة منه، وبما أن الدولة اللبنانية نسيت أو تناست أن معظم الدول في العالم التي عاشت حروباً مشابهة، واجهت بشجاعة نتائج تلك الحروب، وعملت وتعمل على تضميد جراحاتها ومداواة أمراضها سعياً إلى مستقبل سليم معافى.

في زمن بات حق المعرفة بمثابة مبدأ عام كرّسته المعاهدات الدولية والأعراف والقانون الدولي الإنساني، ولأنه من حق أهالي ضحايا الإخفاء القسري في لبنان أن يعرفوا مصائر أحبائهم أحياء أو أمواتاً. ولا سيما أن من حقهم صون كرامة ضحاياهم وكراماتهم.

انطلاقاً من كل ذلك، كان لا بد من التفكير الجدي والعمل على بلورة قانون يعنى بشؤون المفقودين وضحايا الإخفاء القسري، أسوة بما هو معمول به في عدة من دول العالم التي عرفت حروباً مشابهة، خلفت مفقودين ومختفين قسرياً.

مشروع القانون أبصر النور بمؤازرة ودعم المركز الدولي للعدالة الإنتقالية، وبدراسة ونقاش وجهد ومراجعة وتعديلات من قبل واضعيه، ومن قبل جمعيات تمثل أهالي الضحايا وعدد من هيئات المجتمع المدني المحلية والدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان، وفي المجالات القانونية والاجتماعية والأكاديمية والطبية.

تحقيق: سمار الترك

> بعد أن التزمت الحكومة كشف مصيرهم وفشلت «العدالة الإنتقالية» تحرص على قضيتهم وتناقش قانون المفقودين قسرياً

أهداف القانون

ومن أبرز أهداف القانون تكريس حق المعرفة لأفراد أسرة المفقودين والمختفين قسراً بشأن مصائر هؤلاء، واتخاذ اجراءات وقائية للحد من حالات الفقدان، مع ضرورة تحديد تعريف الشخص المفقود او المختفي قسراً وطريقة إدارة السجلات المركزية الخاصة. كذلك تنظيم عملية تلقي آثار المفقودين والمختفين قسراً، بالإضافة إلى تنظيم كيفية تحديد المقابر الجماعية وحراستها وفتحها، ووضع آلية لانصاف المفقودين والمختفين قسراً وأسرهم، وغيرها من المسائل المتعلقة بتحديد مصير المفقودين والمختفين قسراً في لبنان.

طاولة مستديرة

وفي هذا الإطار، نظم المركز الدولي للعدالة الانتقالية مؤخراً في فندق «جيلبنور - روتانا» طاولة مستديرة حول اقتراح مشروع قانون الإشخاص المفقودين والمختفين قسراً شارك فيها عدد من النواب، وخبراء لبنانيون ودوليون، وناشطون في مجال حقوق الإنسان، وممثلون لهيئات المجتمع المدني، في مناقشة أهمية هذه المبادرة، وركزوا فيها على الخطوات التي ينبغي القيام بها لدعم هذا الاقتراح.

آراء ولقاءات:

ما هي أخر المعطيات في هذه القضية وهل سيلقى القانون المطروح الدعم من قبل السلطة ولا سيما ان هناك العديد من رموزها الذين كانوا بالأمس القريب قاطعين في أحداثها.

آراء المشاركين تنوّعت إلا انها جميعها اكدت على ضرورة إيجاد حل لقضية ضحايا الإختفاء القسري وذلك عبر إنشاء هيئة وطنية.

نهرا

● ممثل وزير العمل مسعود نهرا أشار الى ان مجلس الوزراء اتخذ في بيانه الوزاري اقتراحاً حاسماً يعالج قضية ضحايا الإختفاء القسري عبر انشاء هيئة وطنية، يقول: «الوزارة تعمل حالياً على صياغة مشروع مرسوم يتضمن انشاء مثل هذه الهيئة بصلاحيات واسعة ومشاركة فعّالة من جميع المعنيين.

اما أسباب هذا المرسوم فهي تعود إلى ان لبنان شهد في تاريخه الحديث حالات اختطاف واخفاء قسري وقعت على الأراضي اللبنانية وخارجها وقد شملت عدداً كبيراً من الاشخاص الذين ما زال مصيرهم مجهولاً. ومع انتهاء الحرب، لم يتمكن لبنان من إيجاد حل مُرضٍ لهذه الاوضاع وتحديداً لاوضاع المختفين وذويهم. مما نتج عن ذلك ابقاء المختفين قسراً وذويهم رهينة ماضٍ لم تساعد قوانين العفو في تصفيته فبما بقي هؤلاء اسرى فيه. على نحو يؤدي الى استمرار معاناتهم في ظل لامبالاة الرتكبين». يضيف نهرا: «ان الحكومة قامت بمحاولات محدودة لتحديد مصير المختفين، ابرزها انشاء لجنة للتقصي عن مصيرهم (٢٠٠٠) وهيئة تلقي شكاوى اهالي المختفين (٢٠٠١) واللجنة اللبنانية - السورية المشتركة عام ٢٠٠٥ إلا ان هذه الإجراءات لم تؤد الى كشف مصيرهم سواء عن طريق العثور عليهم في حال كانوا احياء او على رفاتهم.

سأركن

● رئيس فريق العمل لدى الأمم المتحدة المعني بحالات الاختفاء القسري او غير الطوعي جيرميي سأركن: اكد على اهمية المضي قدما في مسالة معرفة الحقيقة والتعاطي مع ماضي لبنان بالنظر الى الحقيقة والإستناد الى الركائز الأساسية في هذا المجال. مشددا على ضرورة النظر الى العدالة الإنتقالية بشكل شامل. مقرا بان لكل دولة في العالم التزامات دولية يجب ان تحترمها وان تمتثل لالتزاماتها الدولية. يقول:

- «ان لبنان مضطر الى الالتزام بالإتفاقية الدولية المعنية بالإشخاص المفقودين والمختفين وذلك للحماية من كل اشكال الاختفاء القسري. ولا سيما ان الاختفاء القسري انتهاك مستمر لحقوق الإنسان ولن ينتهي الجرم بشأنه الى حين تحديد مصير الضحية. هذا بالإضافة إلى انه ما من تقادم للزمن في جريمة الاختفاء القسري.

لذلك ما من هدف مشروع او ظروف إستثنائية يمكن ان تزيل الحق في معرفة الحقيقة. وعلى الدولة ان تحقق التحقيقات لمعرفة الحقيقة كما يمكن لبيض الجثث وخضوعها للفحوصات اللازمة للوصول الى الحقيقة فضلا عن تامين الارشيف واتخاذ كل التدابير المطلوبة. وبالتالي فإن الأمر لا يجب ان ينتصر على النتائج فحسب بل لا بد من اطلاع الراي العام على النتائج التي تم التوصل إليها».

مخيبر

● بدوره، مقرر لجنة حقوق الإنسان النيابية النائب غسان مخيبر لفت إلى ان هناك امام مجلس النواب اقتراح قانون تقدم به النائب حكمت ديب ويتوقع قريبا ان يكون امام مجلس الوزراء مشروع مرسوم لإنشاء هيئة وطنية تعنى بشؤون المفقودين وضحايا الاختفاء القسري يعادل على وضعه وزير العدل شكيب قرطباوي.

النائب مخيبر تقدم بمجموعة من الملاحظات المبدئية التي ترتبط بخيارات تشريعية وكيفية مقاربة أزمة الإختفاء القسري. يقول: «المسالة الأولى تتعلق بالهدف التدبير او القانون وما هو الهدى الذي يعمل عليه القانون. لانا الى ان مسودة الاقتراح عن المفقودين والمختفين قسرا التي وضعتها وزارة العدل تقتصر على توفير الحق بالمعرفة، وهذه مسالة هامة جدا، دون الحقوق الاساسية الاخرى والضرورية لمعالجة نهائية وكاملة لقضية الاختفاء القسري».

يضيف: «نحن واعون ومدركون باننا نخطو الخطوة الاولى المتعلقة بـ «الحق في المعرفة» اما مستويات الحلول فهي مستوى الصالحة الضرورية. ولا سيما ان الكلام عن الحق في المعرفة دون العدالة ودون الكلام في المصالحة ايضا يتطلب مقاشة وخيارات وصولا الى النقطة الأخرى، وهي مسالة الردع اي ضمان عدم تكرار هذه الجرائم. لذلك فان تحقيق هذا الامر يكون بادخال احكام صحيحة وكاملة في قانون العقوبات اللبناني لتجريم جرائم الاختفاء القسري.

المسالة الثانية المطروحة في هذه المقاربة هي تحديد من هم الضحايا المعنيون اي من المعني بالتدبير، هل هم ضحايا الاختفاء القسري او المفقودون. هذه مسالة تعيد طرحها لانها اثيرت وقد حسمها اقتراح القانون المطروح للنقاش لانه يشمل الحالات الاوسع.

أما المسالة الثالثة والمتعلقة بالمعنيين مسالة فرضية بقاء المفقود على قيد الحياة. وبالتالي البحث عن الشخص المعني وتامين بقائه على قيد الحياة قبل البحث عن الرفاة وعن الإزالة ما بعد الوفاة مثل الـ دي. ان. اي، وغيرها».

وهناك المسالة الرابعة التي تتعلق بانشاء هيئة وطنية فعالة. يتخللها ادماج الهيئات الرسمية المختلفة والتعاون مع ذوي الضحايا وهيئات المجتمع المدني المتخصصة في هذا المجال.

كذلك هناك المسالة الخامسة التي تتعلق بحق المعرفة بالذات الذي هو الموضوع المباشر للقانون، والمسالة السادسة عن المقابر الجماعية. باختصار هناك حاجة الى حقيقة وعدالة ومصالحة فسالارادة السياسية في الالتوي، كما الحاجة الى التعاون بين السلطات الرسمية المعنية في مجلس نواب والوزارات والقضاء إنما أيضا مع هيئات المجتمع المدني المتخصصة والهيئات الدولية المتخصصة.

نصار

● كذلك التقينا مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال افريقيا - المركز الدولي للعدالة الإنتقالية حبيب نصار، حيث اشار إلى ان هناك دعاوى قدمت من بعض عائلات المفقودين وضحايا الإختفاء القسري وما تزال هذه الدعاوى قائمة امام المحاكم ولكن هذه الحكومة كما الحكومات السابقة التزمت بإيجاد حل شامل لهذا الموضوع وبإنشاء لجنة وطنية يكون من مهامها البحث عن هؤلاء المفقودين وتحديد مصيرهم.

يقول: «طبعا في السابق تم إنشاء لجان ولكن اللجان التي انشات في الـ ٩٠ وفي العام ٢٠٠٠ ومن ثم في الـ ٢٠٠١ لم تصل إلى نتيجة مرضية بالنسبة لأهالي المفقودين والمخطوفين، وبالتالي اليوم يتم وضع هذا الاقتراح في المجال العام من اجل تقديم بعض الحلول الشاملة لهذا الموضوع كي لا تبقى الحلول فردية او مجتزأة. طبعا هذا القانون لن يحل كافة اوجه المشكلة لكنه على الاقل سيقدم حلا شاملا يشمل جميع ضحايا الإختفاء القسري والذين فقدوا منذ بداية الحرب الاهلية عام ١٩٧٥».

وعما إذا كان سيلاقي هذا الاقتراح دعما من قبل السلطة ولا سيما ان هناك العديد من رموزها الذين كانوا قد شاركوا في احداث الحرب اللبنانية. يقول: «الحكومة التزمت في بيانها الوزاري كما ان رئيس الجمهورية ميشال سليمان التزم في خطاب القسم بإيجاد الحلول لهذه القضية. لكن الآن المطلوب ترجمة هذا الإلتزام والتعهد إلى افعال. هذا القانون يقدم إقتراحات عملية. هناك إقتراحات اخرى وجميعها تدل إلى ان هناك مطلب على صعيد المجتمع المدني اللبناني وحتى على الصعيد السياسي بان يتم إيجاد حلول لهذه القضية.

وطبعا ضمن هذه الحكومة كما ضمن الحكومات السابقة هناك اشخاص كان لهم دورا في الحرب اللبنانية. وبالتالي هم واعلوا على البيان الوزاري مما يدل ان هناك تعهدا من قبلهم لإيجاد حلول لهذه المسالة.

والمؤكد انني هنا لا اتحدث باسم المنظمات المحلية اللبنانية ولا سيما ان هذا القانون قانونهم وليس قانوننا كمركز دولي للعدالة الإنتقالية. لذلك هم من سيقومون بالجهد اللازم لإقناع المسؤولين في المجلس النيابي وفي الحكومة بإقرار قانون لمعالجة هذا الموضوع.

مما لا شك فيه ان الطريق طويل وهو لن ينتهي بمجرد وضع مشروع قانون لذلك يجب المتابعة والإستمرار للقيام بالجهود اللازمة لإقناع المسؤولين».

عاد

● غازي عاد (رئيس لجنة دعم المعتقلين والمغيبين اللبنانيين سوليدا) اكد بان كل المجتمع المدني والجمعيات يسعون لإنشاء آلية ومرجعية من أجل معالجة هذا الملف. يقول: «طالما ليس لدينا آلية رسمية في الدولة اللبنانية سيبقى هذا الموضوع موضوع نزاع سياسي وجدال سياسي وهو ان يؤدي إلى اية نتيجة. لذلك المطلوب اليوم إنشاء هيئة وطنية لمعالجة هذا الملف يكون الأهالي ممثلين فيها ويكون المجتمع المدني أيضا ممثلا فيها لتكون نتائجها جدية وحاسمة.

نحن نتأمل أن نصل لنتيجة المطلوبة والضغط الذي نقوم به يصب في هذا الاتجاه، ولهذا لا بد من ان نؤكد باننا سنبقى مستمرين لان هذا الموضوع لا يمكن ان نستغني عنه خصوصا وانه يمس الكرامة الوطنية فنحن سنبقى نلاحق هذه القضية حتى نصل لمآلية المنشودة لمعالجة هذا الملف».

حلواني

● وداد حلواني (لجنة اهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان) اسفت انه بالرغم من مرور ٣٠ عاما والحل ما يزال مفقودا، تقول: «لماذا ينتابني اليوم احساس اني احبطت؟ نحن ما زلنا متركلين، والدليل وجودي ومشاركتي اليوم. ٣٠ سنة بات عمر قضيتنا وحتى الآن هي لم تجد حلا، لذلك نحن نناشد ان يتم بلورة مشروع القانون الذي في المستقبل القريب ربما يشكل الطريق الآمنة والسالكة التي توصلنا كاهالي المفقودين إلى بر الأمان. وهذا إسمحي لي ان اتوجه إلى وسائل الإعلام التي هي مطالبة اليوم بان تقوم بدور فاعل لانه دون وسائل الإعلام لا يمكن أن تصل هذه القضية لا إلى آذان المسؤولين ولا إلى اهتمام كل الشعب اللبناني، وخصوصا ان قضية بهذا الحجم (١٧ الف مخطوف ومفقود) لا تعني فقط اهالي المفقودين إن من ليس لديه مفقود من بيته مباشرة مؤكد ان لديه احد من جيرانه او اصدقائه مفقود...

اذاك نحن مقبلون على حملة من اجل إقرار هذا المشروع في مجلس النواب وكل ما نتمناه كل وسائل الإعلام ان تواكبنا كي نسلط الضوء على هذه الحملة ولا سيما انها تشكل عنصرا فاعلا وضاغطا لإنجاح الحملة وإقرار هذا المشروع.

وهنا لا بد من ان اشدد واقول باننا نطالب بحق بديهي من حقوقنا، فنحن لا نريد ان نعلق المشانق لاحد ونحن نعرف ان هناك قانون عفو، لكن من حقنا ان نصل إلى بر الأمان، اي إذا كان هناك من احد على قيد الحياة فلا بد من ان نعلم ذلك. وبالتالي يجب ان يعود لعائلته. وإذا كان هناك من تم في عداد الأموات فمن حقنا ايضا ان نعلم اين دفنوا ومن سنكلم رفاتهم لندفنهم. ونعيد لهم ولنا شيئا من كرامتهم».

تضيف: «اعتقد ان العقبة الأساسية التي حالت مع مرور كل هذه السنوات دون حل القضية تتمثل فعليا بان هناك جزءا كبيرا من المرتكبين الذين ما يزالون فاعلين في السلطة السياسية والرسمية أو قاطعين على المستوى السياسي في الدلد والإداري. انطلاقا من ذلك نحن نقاتل من اجل حق المعرفة وفي الوقت نفسه نحن لا نرفع سيف العقوبة ولا نريد ان نشفي او نحدم احدا ولا نقول بان هذا الشخص يجب أن نجرده من حقوقه المدنية. كل ما نريده فقط كي نتمكن من ان نتلو صفحة الحرب هو ان نقفلها، اذاك نحن نطالب بالحقيقة فقط وليس بالعدالة إذا فعلا نريد ان نأكل العنب لنرتاح مع انفسنا ولنخرج من حالة «المرمطة» التي نعيشها، فاذا لا تعلمين إن تنتظري أم لا، وما إذا كان سيعود المفقود ام لا سواء كان زوجا او اخا او ابنا...» شعور لا يمكن لأحد ان يتحمله.

سليم

● خلتاما تحدث لقمان سليم (ابن المفوليق والايحات) لنا بانها في هذه القضية ما تزال حيث نشاء ان نكون. يقول: «إما ان نبقى في الخطاب العاطفي ونستمر بعقد المؤتمرات إلى ما لا نهاية وإما ان نتقدم خطوة والخطوة كما تسميها في «امد» هي التسييس الإيجابي لهذه القضية. اليوم لا نريد ان نخالط انفسنا. هناك مجموعة من القوى السياسية مختلفة كان قوى سياسية في تحكم هذا البلد ونحن في النهاية نتوجه لها عندما نخاطب بالحقيقة. لذلك بتقديري ان لدينا مشكلة كبيرة كأهل جمعيات المجتمع المدني تتمثل بموجة الصوت التي نتحدث بها. نحن لا نمراع الخوف على الوجة التي يسمعها هؤلاء الناس، وبالتالي لا نعرف ان نخاطب مخطفنا الوطني بالحقيقة فيما يتعلق بالملف وإستغرابنا كل الملفات ذات الصفة بإبرت الحرب. لذلك عندما تسالينني اين نحن؟ اوقد لك باننا ما نزال مكاننا بل تراجعنا ايضا عن التقنيسيات التي فرضت خلال السنوات الماضية على عدد من الحكومات ان ندرج هذه المسالة في بياناتها الحكومية مما يرتب اليوم مسؤولية اكبر.

انطلاقا من ذلك اعتبر بان هذا القانون هو اداة من ادوات التحرك لا اكثر ولا اقل. لذلك لا اعوّل على اي قانون لاننا ببساطة لسنا بدولة قانون. فالقانون لدينا محبر بافقط مستعدين ان نقاتل تحت شعاراتها لنجرب ان ندافع عن هذه القضية اكثر. أما إذا قمت تقولين لي ان هذا القانون «سيتسبل الزير من البير» اكون اغالط نفسي واغالطك ايضا. من هنا المطلوب على المجتمع المدني ان يعيد صياغة خطابه سواء بشان موضوع المفقودين او بشان غيره من الملفات التي تتعلق بالحرب السائرة قدما. لا يكفي ان نحول موضوع المفقودين إلى موضوع مطلبي فنصل إلى نتيجة لان هذا الموضوع هو في النهاية عنوان من عناوين صياغة مستقبل هذا البلد وليس موضوع يتعلق فقط بالماضي بل بالمستقبل».

جانب من الخيمة المستديرة